العدد 1626 - السنة السادسة
الاربعاء 22 رمضان 1434 - الموافق 31 يوليو 2013
Wednesday 31 July 2013 - No.1626 - 6th Year

التحالف الوطني لدعم الشرعية ينظم مسيرة نعوش إلى مديريات الأمن.. و«مليونية الشهداء»

مصر: «الأنصار» يصعّدون احتجاجاتهم.. والجيش يحذر: منشآت الدولة خط أحمر

■ تأسيس «رابطة أسر شهداء مجزرتي «الحرس» و«رابعة» وقائمة بأسماء مسؤولين لملاحقتهم دولياً

أنصار مرسي خلال تظاهرة سابقة

الإسلاميون خلال مسيرة تحمل النعوش

■ «الداخلية» تعلن وفاة ضابط متأثراً بجروح خلال هجوم «المنصة» وتلوح بالحزم في وجه المحتجين

القاهرة – وكالات : نظم التحالف الوطني لدعم الشرعية في مصر مسيرات بالنعوش مساء امس الاول إلى مديريات الأمن على مستوى المحافظات، بالإضافة إلى «مليونية الشهداء» امس الثلاثاء، في حين حذرت كل من وزارة الداخلية والقوات المسلحة المتظاهرين من «أية محاولات للتعدي على منشآت الدولة».

ودعا «التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب» الذي يطالب بعودة الرئيس المعزول محمد مرسي، في بيان الاثنين، أنصاره إلى تنظيم مسيرات تتوجه إلى مديريات الأمن في المحافظات.

وقال بيان التحالف إن مسيرات بالنعوش ستخرج «للتنديد بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين السلميين من قبل وزارة الداخلية».

كما دعا تحالف دعم الشرعية إلى تنظيم مظاهرة امس الثلاثاء تحت شعار «مليونية الشهداء». وحث البيان المصريين على النزول للشوارع والميادين «من أجل استرداد الحرية والكرامة التي سلبها الانقلاب، ومن أجل حق الشهداء الذين اغتالتهم رصاصات الانقلاب». وقال البيان إنه سيتم الإعلان لاحقا عن مكان المظاهرة.

وأعلن التحالف عن إقامة سرادق عزاء في مدينة نصر «شمال شرق القاهرة» لمدة ثلاثة أيام لضحايا «مجزرة» المنصة بالقرب من اعتصام رابعة العدوية فجر السبت، التي قتل فيها نحو ثمانين من أنصار مرسي بالإضافة لأكثر من أربعة آلاف مصاب.

وفي سياق متصل أعلن عن تاسيس «رابطة أسر شهداء مجزرتي الحرس الجمهوري ورابعة العدوية». وحددت الرابطة قائمة أسماء للاختصام ضدهم أمام القضاء المحلي ومحكمة الجنايات الدولية في مقتل أبنائهم من المتظاهرين السلميين.

وضمت القائمة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي وقائد الأركان صدقي صبحي والرئيس المؤقت عدلي منصور ورئيس الحكومة المؤقتة حازم الببلاوي ووزير الداخلية محمد إبراهيم وقادة أمنيين.

في المقابل، أعلنت وزارة الداخلية وفاة ضابط متأثر بجروح أصيب بها خلال هجوم المنصة، وقد حذرت الداخلية من مغبة إقدام أنصار جماعة الإخوان المسلمين في رابعة العدوية على اقتحام قاعة المؤتمرات بمدينة نصر أو أية محاولات للتعدي على منشآت الدولة.

ولوح وزير الداخلية محمد إبراهيم في وقت سابق بأن الشرطة يمكن أن تفض الاعتصام في ميداني رابعة بالقاهرة والنهضة بالجيزة في ظل اتهامات متواترة للمعتصمين بممارسة «العنف». كما القت مروحيات للجيش فجر الاثنين بيانا يدعو المعتصمين بميداني رابعة العدوية والنهضة إلى عدم الاقتراب من المنشآت العسكرية.

■ اعتقال رئيس حزب الوسط ونائبه ونقلهما إلى «المزرعة»

وجاء في البيان «نناشدك ألا تقترب من منشأة أو وحدة عسكرية، وندعو الجميع للتعاون والاستجابة لتعليمات عناصر القوات المسلحة حرصا على أمن واستقرار البلاد، فاجعل صوتك هو فقط ما يعبر عنك.. لا عنف.. لا تخريب.. لا إراقة دماء».

وكان مجلس الدفاع الوطني المصري حذر أنصار مرسي من أنه سيتم اتخاذ «إجراءات حاسمة وحازمة» إذا تجاوزوا حقوقهم في التعبير السلمي عن الرأي.

بيد أن متحدثين باسم التحالف الوطني لدعم الشرعية أكدوا أن هناك تصميما قويا لدى المعتصمين على الاستمرار في الاحتجاج حتى زوال ما يعتبرونه انقلابا عسكريا.

يشار إلى أن احتجاجات مؤيدي الرئيس المعزول دخلت شهرها الثاني، وشهدت مقتل وإصابة مئات من المطالبين بعودة الشرعية الدستورية.

من ناحية أخرى، اعتقلت قوات الأمن المصرية رئيس حزب الوسط أبو العلا ماضي ونائبه عصام سلطان اللذين أصدرت النيابة في وقت سابق أمر ضبط وإحضار بحقهما.

وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية إن ماضي وسلطان اعتقلا في وقت مبكر من صباح الاثنين بمنطقة المقطم في القاهرة، ونقلا وسط إجراءات أمنية مشددة إلى منطقة سجون طرة حيث أودعا بسجن ملحق المزرعة. وتقول مصادر قضائية إن ماضي وسلطان مطلوبان للتحقيق معهما في بلاغات قدمت إلى النيابة العامة قبل عزل مرسي في الثالث من يوليو الجاري بتهم تتعلق بإهانة القضاء، وتتحدث تلك المصادر عن تهم إضافية نسبت إليهما بعد عزل مرسي تتصل بالتحريض على أعمال عنف أثناء الاحتجاجات على الخطوة التي أقدمت عليها القوات المسلحة.

وألقت السلطات في السابق القبض على عدد من الأعضاء القياديين في جماعة الإخوان المسلمين، بينهم نائبا مرشد الجماعة خيرت الشاطر ورشاد بيومي، بالإضافة إلى رئيس حزب الحرية والعدالة ورئيس مجلس الشعب السابق سعد الكتاتني.

كما أن هناك أوامر ضبط وإحضار صدرت من النيابة العامة ضد المرشد العام للجماعة محمد بديع وعدد من أعضائها القياديين الذين تقول السلطات إنهم يحتمون باعتصام رابعة العدوية.

«الرئاسة»: مصر تتعرض «لإرهاب واضح» في سيناء

القاهرة – «كونا»: أكد متحدث باسم الرئاسة المصرية امس الاول أن بلاده تواجه «إرهابا واضحا» في سيناء من «أطراف إرهابية واضحة» وان هناك «نقلة نوعية في عمليات الاعتداء الإرهابي على أهالينا وجنودنا في سيناء».

وقال المستشار الإعلامي للرئاسة المصرية أحمد المسلماني خلال مؤتمر صحافي إن «هناك أماكن تهاجم في سيناء على مدار الساعة والإرهابيون يريدون إخراج الجيش والشرطة من سيناء وهم يقفون موقف العدو من الدولة المصرية ومن الجيش والشرطة المصريين». وشدد المسلماني على أنه «لن نتراجع خطوة واحدة إلى الوراء وسنبقى في سيناء أرضنا ووطنا حتى آخر نقطة رمال في الحدود المصرية» لافتا إلى «أن الإرهابيين أعلنوا أنهم يستهدفون الجيش والشرطة ويضعون يدهم في يد العدو ويضعون جدول أعمال غير وطني».

«الببلاوي»: لا نية لإعلان «الطوارئ».. حالياً

القاهرة – «وكالات»: عقد رئيس الوزراء المصري، حازم الببلاوي، مؤتمرا صحافيا حول آخر مستجدات الأوضاع في البلاد، وركّز فيه على لتوضيح اللبس الذي دار حول قرار رئيس الجمهورية الذي صدر الأحد بتفويضه في بعض الاختصاصات المسندة لرئيس الجمهورية. وقال أن تفويض رئيس الجمهورية له في بعض اختصاصاته بقانون الطوارئ جاء ضمن 7 قرارات بتفويضات أخرى من بينها قانون الطوارئ.

وأضاف أن هناك فرقا ما بين قانون الطوارئ وما بين إعلان حالة الطوارئ، حيث أن كل دولة بها قانون الطوارئ مجمد ولن يفعّل إلا مع إعلان حالة الطوارئ. وأوضح الببلاوي أن تفويضه في هذه الاختصاصات لا يعني استخدامها حاليا، غير أنه قال إنه لا ينبغي أن نستبق الأحداث، ومنوها إلى أن مصر ستحكم بقوانين عادية.

آشتون تطرح مبادرتها.. و«لا حياة لمن تنادي»

عبدالفتاح السيسي لدى استقباله كاثرين اشتون

القاهرة – «وكالات»: التقت كاترين آشتون، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، امس الاول، مسؤولين كبارا في القاهرة، لتقديم مبادرة لحل الأزمة المصرية ودعم عملية انتقالية تضم جميع الأطراف، إلا أنها لم تحظ بالترحيب المنتظر.

واجتمعت آشتون بوزير الدفاع قائد القوات المسلحة عبدالفتاح السيسي، ووزير الخارجية نبيل فهمي، وقياديين في جبهة الإنقاذ، قبل ان تلتقي أيضا الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور.

يُذكر أنها الزيارة الثانية لآشتون إلى القاهرة خلال أسبوعين. وحملت المسؤولة خلالها مبادرة أوروبية تضمنت دعم عملية انتقالية شاملة يشترك فيها جميع الأطياف السياسية ومنها جماعة الإخوان، وإقامة نظام دستوري وانتخابات حرة ونزيهة وحكومة مدنية بهدف التوصل إلى خارطة طريق لفترة انتقالية.

وانسجم هذا الطرح إلى حد بعيد مع تصريحات وزير الخارجية المصري نبيل فهمي الذي شدد على أهمية المصالحة ومشاركة جميع القوى السياسية في العملية الديمقراطية الجارية، مشيراً إلى نبذ العنف ووقف أعمال التحريض.

إلا أن مبادرة آشتون جوبهت بعراقيل أبرزها تمسّك طرفي الأزمة السياسية بموقفيهما، إذ أكد الذراع السياسية لجماعة الإخوان تحفظه على أي مبادرة أوروبية، رافضا طلب آشتون لقاء مرشدها العام محمد بديع. وذكرت مصادر إعلامية أن آشتون ستلتقي، عوضا عن ذلك، بممثلين عن حزب العدالة والحرية وجماعة الإخوان.

ومن جهتها أكدت حملة «تمرد» خلال لقائها آشتون رفضها بشكل قاطع «الصفقات والخروج الآمن لقيادات جماعة الإخوان». وقال محمود بدر، المتحدث الرسمي للحملة في تصريحات لموقع «تمرد»، إن «كل مَن تورّط في الدم يجب أن يُحاكم محاكمة عادلة تتوافر فيها جميع أركان العدالة».

أما نائب رئيس الجمهورية محمد البرادعي فأكد بعد لقائه آشتون أن أية حلول يُمكن التفكير فيها يجب أن تتم في إطار احترام سيادة القانون ومؤسسات الدولة والامتناع عن تهديد أمن البلاد.

«6 إبريل» يطالب بإسقاط الجنسية عن القرضاوي

القاهرة – «وكالات»: طالب حزب «6 أبريل،» امس الاول بإسقاط الجنسية المصرية عن الداعية الإسلامي المقيم بقطر، يوسف القرضاوي وذلك على خلفية قيامه بالتحريض على دفاع كل مسلمين العالم عن محمد مرسي، بحسب البيان الصادر عن الحزب.

وجاء في البيان أن القرضاوي قام «بدعوة صريحة للجهادين ان يدخلوا مصر.. لتنفيذ مراده ونظام قطر الذي يموله هو وجماعة الاخوان في تحويل مصر الى سيناريو سوريا بقيام الحرب الاهلية، حتى يصبح ما حدث في 30 يونيو ثورة في اللا دولة.»

وحمل البيان استنكار طارق الخولي وكيل مؤسسي حزب 6 ابريل « المياعة السياسية التي يمارسها بعض المتحدثين عن ما يتعرض له الاخوان بانه ضد حقوق الانسان.»

وصرح الخولي بان «التهاون في الامن القومي خيانة للوطن.. وان من هم في رابعة مجموعة من المجرمين لا يترددوا في ممارسة القتل والتعذيب لاي مواطن.. وان دماء هؤلاء المواطنين في رقبة مع من يتحدث عن حقوق الانسان مع جماعة تمارس كل ما هو لا انساني».

يوسف القرضاوي

«الجماعة» تستنكر مساعي «علمنة الدولة»

القاهرة – «وكالات»: استنكرت الجماعة الإسلامية في مصر امس الاول الهجوم الشديد الذي شنه حاضرون في اجتماع لقوى مدنية مصرية لتعديل الدستور، والذي استهدف أحزاب التيار الإسلامي منها حزب النور السلفي، معتبرة أن وجهة نظر هذه القوى «تنم عن إرهاب وتطرف».

وكان شريط للاجتماع نشر على موقع يوتيوب قد كشف تشديد بعض الحاضرين على أنه حان الوقت لإخراج التيار الإسلامي من المشهد، والتأكيد على علمانية الدولة. غير ان الحاضرين تفاجؤوا لاحقا حينما علموا ببث الاجتماع على الهواء مباشرة.

وأكدت الجماعة الإسلامية على أن الشعب المصري، يجب أن يدافع عن المواد التي تتعلق بالهوية الإسلامية في دستور 2012 والوقوف في وجه هذه المجموعات العلمانية «المتطرفة»، معربة عن أملها في أن يكون حزب النور قد استوعب الدرس، وأن يكون «اكتشف أنه كان جسرا لعبور الانقلابيين».

وجاء في بيان الجماعة الإسلامية أنها «تستنكر ما ظهر من تطرف علماني ومؤامرة من بعض المنتسبين للتيار المسمى بالمدني»، مشيرة إلى جلسة جمعت بين الأستاذ حلمي النمنم والمحامية تهاني الجبالي وعدد ممن يطلق عليهم المثقفون.

ووصفت الدعوة التي أطلقها النمنم بأنها دعوة «إجرامية» تنم عن «تطرف وحقد لم يعرف له مثيل». ونقلت عن نمنم قوله إن «مصر علمانية بفطرتها وإن العلمانية حتى تطبق يجب أن يكون هناك دم وإنه أريق دم وسيراق دم من أجل ذلك»، ودعوته إلى إقصاء التيار الإسلامي من المشهد السياسي. وتساءلت الجماعة عن حدود وجهة النظر هذه، وعن مدى تطبيقها من قبل الجيش، معربة عن تخوفها من هذه الدعوة التي قد تحول مصر إلى بحر من الدماء.

وأظهر الفيديو المستشارة السابقة في المحكمة الدستورية تهاني الجبالي وهي تشن هجوما على جبهة الإنقاذ، متهمة إياها بنقض ما تم الاتفاق عليه مسبقا من إلغاء دستور 2012 والعودة إلى العمل بدستور 1971 إرضاء لحزب النور السلفي. كما انتقدت ما سمته إعداد تعديلات دستورية في غرف مغلقة.

وفي ردها على ذلك أدانت الجماعة الإسلامية موقف الجبالي، معتبرة أن دعوتها تهدف لـ«إهدار أصوات وأموال المصريين من أجل عودتها مرة أخرى للمحكمة الدستورية كقاضية»، ولفت إلى أنها «البست طلبها لباس الوطنية» فقط.